مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع) ٣٠٠٦٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الثالث/ المجلد السابع عشر

تاريخ النشر

٢٠ / ٩ / ٢٠٢٥

الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد في القانون المدني دراسة تحليلية في نطاقه وآثاره القانونية

The obligation of confidentiality after the termination of the contract in civil law: an analytical study of its scope and legal implications

م. م علي احمد خضير

Mr. Ali Ahmed Khadir

جامعة الكوفة /كليه الطب

alia.alkarhi@uokufa.edu.iq

الالتزام بالكتمان، انتهاء العقد، القانون المدني، الأسرار التجارية، المسؤولية العقدية، المسؤولية التقصيرية، حسن النية، المعلومات السرية، الالتزامات التبعية، حماية المصالح المشروعة..

Confidentiality Obligation, Contract Termination, Civil Law, Trade Secrets, Contractual Liability, Tort Liability, Good Faith, Confidential Information, Ancillary Obligations, Protection of

Abstract

The obligation of confidentiality after the termination of a contract constitutes a significant issue within civil law, as it raises complex questions regarding the continuation of certain contractual obligations despite the extinction of the contractual relationship. While the general rule is that contractual obligations cease upon the completion or termination of the contract, some obligations extend beyond this point, most notably the duty not to disclose information acquired during the contractual relationship. This obligation plays a crucial role in safeguarding the legitimate interests of the parties, particularly with respect to professional secrets, commercial information, technical data, and economically valuable knowledge. This study examines the concept of post-contractual confidentiality, analyzing its legal foundation within the framework of good faith, the principle of non-harm, and the protection of legitimate expectations established during contract performance. It further explores the scope of this obligation in terms of the types of protected information, the parties bound by it, and the duration of its application following contract termination. The research also distinguishes between confidentiality obligations arising from explicit contractual provisions and those implied from the nature of the relationship or general principles of civil law. Moreover, the study addresses the legal consequences of breaching post-contractual confidentiality, whether under contractual liability when such obligation is expressly stipulated, or tort liability when the breach results in independent harm after the contract has ended. It also highlights the civil remedies available to the injured party, including compensation, cessation of the breach, and removal of its effects where possible. The study concludes that post-contractual confidentiality represents a necessary extension of legal protection in civil law, ensuring transactional stability and preserving trust and legitimate interests, thereby calling for clearer legislative and judicial regulation.

الملخص

يُعدّ الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد من الموضوعات المهمة في نطاق القانون المدني، لما يثيره من إشكاليات تتعلق بمدى استمرار بعض الالتزامات التعاقدية رغم انقضاء الرابطة الأصلية بين الأطراف. فالأصل أن العقد ينقضي بانتهاء مدته أو بتنفيذ الالتزامات الناشئة عنه، غير أن بعض الالتزامات تبقى

ممتدة بعد هذا الانقضاء، وفي مقدمتها الالتزام بعدم إفشاء المعلومات والبيانات التي اطّلع عليها أحد المتعاقدين بسبب العلاقة التعاقدية. وتظهر أهمية هذا الالتزام في حماية المصالح المشروعة للأطراف، ولا سيما ما يتعلق بالأسرار المهنية والتجارية والبيانات الفنية والمعلومات ذات القيمة الاقتصادية. ويتناول هذا البحث بيان مفهوم الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد، وبيان أساسه القانوني في إطار مبادئ حسن النية، وعدم الإضرار بالغير، واحترام الثقة المشروعة التي تولدت أثناء تنفيذ العقد. كما يبحث نطاق هذا الالتزام من حيث نوع المعلومات المشمولة بالحماية، وحدود الأشخاص الملزمين به، والمدة التي يمكن أن يستمر خلالها بعد انتهاء العقد، مع التمييز بين الحالات التي يكون فيها الكتمان ناتجًا عن نص اتفاقي صريح، والحالات التي يستخلص فيها ضمنًا من طبيعة العلاقة أو من القواعد العامة في القانون المدني. كذلك يسلط البحث الضوء على الآثار القانونية المترتبة على الإخلال بهذا الالتزام، سواء تمثل ذلك في المسؤولية العقدية إذا كان الالتزام منصوصًا عليه، أم في المسؤولية التقصيرية إذا ترتب على الإفشاء ضرر مستقل بعد انتهاء العقد. كما يناقش وسائل الحماية المدنية المقررة للمضرور، وفي مقدمتها التعويض، ووقف الإخلال، وإزالة آثاره متى كان ذلك ممكنًا. ويخلص البحث إلى أن الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد يمثل امتدادًا ضروريًا للحماية القانونية التي يكفلها القانون المدني لاستقرار المعاملات وصون الثقة والمصالح المشروعة، مما يستوجب تنظيمه بصورة أكثر وضوحًا في التطبيقات التشريعية والقضائية.

المقدمة

أولا: بيان المسألة

يُثير الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد إشكالية قانونية دقيقة تتمثل في مدى استمرار بعض الالتزامات التعاقدية رغم انقضاء الرابطة العقدية بين الأطراف، إذ إن القاعدة العامة تقضي بانتهاء الالتزامات بانتهاء العقد، غير أن الواقع العملي يكشف عن بقاء بعض الالتزامات ذات الطبيعة الخاصة، وفي مقدمتها الالتزام بعدم إفشاء المعلومات التي تم الاطلاع عليها أثناء تنفيذ العقد. وتتمثل المشكلة الأساسية في تحديد الأساس القانوني لهذا الالتزام، ومدى اعتباره التزامًا عقديًا ممتدًا أم التزامًا مستقلًا يستند إلى القواعد العامة كحسن النية وعدم الإضرار بالغير، فضلًا عن تحديد نطاقه من حيث نوع المعلومات المشمولة بالحماية، ومدته، والأشخاص الملزمين به. كما تثار إشكالية أخرى تتعلق بالآثار القانونية المترتبة على الإخلال به، ولا سيما في ظل غياب تنظيم تشريعي صريح ومتكامل في بعض القوانين المدنية العربية.

ثانياً : أهمية البحث : تنبع أهمية هذا البحث من التطور المتسارع في المعاملات المدنية والتجارية، واتساع نطاق تداول المعلومات ذات القيمة الاقتصادية، مما جعل من مسألة حماية السرية بعد انتهاء العقد أمرًا بالغ الأهمية لضمان استقرار المعاملات وصون الثقة بين الأطراف. كما تزداد ضرورة البحث في ظل تزايد حالات النزاع المتعلقة بإفشاء الأسرار المهنية والتجارية بعد انتهاء العلاقة التعاقدية، وما يترتب عليها من أضرار مادية ومعنوية جسيمة. ويأتي هذا البحث ليسد فراغًا نسبيًا في الدراسات القانونية التي تناولت هذا الموضوع بصورة مستقلة، وليقدم معالجة علمية تسهم في توضيح الإطار القانوني للالتزام بالكتمان وتعزيز الحماية المدنية للمعلومات السرية..

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:

بيان مفهوم الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد وتحديد طبيعته القانونية.

تحليل الأساس القانوني لهذا الالتزام في ضوء مبادئ القانون المدني.

تحديد نطاق الالتزام بالكتمان من حيث المعلومات المشمولة بالحماية، والأشخاص الملزمين به، ومدته.

التمييز بين الالتزام بالكتمان أثناء العقد وبعد انتهائه.

بيان الآثار القانونية المترتبة على الإخلال بالالتزام، سواء في إطار المسؤولية العقدية أو التقصيرية.

تقديم توصيات تسهم في تعزيز الحماية القانونية للمعلومات السرية بعد انتهاء العقد.

رابعاً: منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية ذات الصلة وتفسيرها في إطار القواعد العامة للقانون المدني، كما يستند إلى المنهج المقارن عبر استعراض مواقف بعض التشريعات المدنية العربية ومقارنتها فيما يتعلق بتنظيم الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد. إضافة إلى ذلك، يوظف البحث المنهج الاستنباطي لاستخلاص القواعد العامة الحاكمة لهذا الالتزام، والمنهج التطبيقي من خلال تحليل بعض التطبيقات القضائية – إن وجدت – لبيان كيفية تعامل القضاء مع حالات الإخلال بالسرية بعد انتهاء العلاقة التعاقدية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد: يُعدّ الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد من الموضوعات القانونية التي تثير إشكاليات نظرية وعملية في نطاق القانون المدني، لما ينطوي عليه من خروج نسبي عن القاعدة العامة التي تقضي بانقضاء الالتزامات بانتهاء الرابطة العقدية. فبالرغم من انتهاء العقد، تظل بعض الالتزامات قائمة بحكم طبيعتها الخاصة، وفي مقدمتها الالتزام بعدم إفشاء المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء تنفيذ العقد، الأمر الذي يفرض ضرورة

الوقوف على الأساس الذي يستند إليه هذا الامتداد، وحدود تطبيقه في الواقع القانوني[١]. وتستمدّ هذه الفكرة جذورها من مبادئ قانونية راسخة، في مقدّمها مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود، الذي يقتضي من الأطراف الالتزام بعدم الإضرار بالآخر، سواء أثناء التعاقد أو بعد انقضائه[٢]. كما أنّ القوانين المدنية والتجارية والعمل عالجت مسألة أسرار المهنة وأسرار العمل بطريقة تجعل المستفيد من المعلومات المسؤول عن عدم إفشائها حتى بعد انتهاء العلاقة، حمايةً لمصالح المتعاقد الأصلي[٣]. وقد عزّزت التشريعات الحديثة هذا الاتجاه من خلال تنظيم الأسرار التجارية وفرض حماية خاصة على البيانات الشخصية، وهو ما وسّع الأساس القانوني للالتزام بالكتمان من مجرد التزام تعاقدي إلى واجب قانوني مستقل يهدف إلى حماية النظام الاقتصادي والمراكز القانونية[٤].وتكمن أهمية دراسة هذا الالتزام في كونه يجمع بين البعد الأخلاقي المرتبط بحماية الثقة المشروعة بين الأطراف، والبعد القانوني الذي يكرّس هذه الحماية من خلال قواعد ملزمة، سواء كانت مستمدة من الاتفاق أو من المبادئ العامة في القانون المدني، وعلى رأسها مبدأ حسن النية وعدم الإضرار بالغير. ومن ثم، فإن تحديد ماهية هذا الالتزام وطبيعته القانونية يُعد خطوة أساسية لفهم نطاقه وآثاره.

وعليه، يتناول هذا المبحث بيان الإطار المفاهيمي والقانوني للالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد، وذلك من خلال بحث مفهومه وطبيعته القانونية، ثم تحليل الأساس القانوني الذي يقوم عليه، وتحديد نطاقه من حيث محل الالتزام والأشخاص الملزمين به ومدته وحدوده، تمهيدًا لبحث الآثار القانونية المترتبة على الإخلال به في المباحث اللاحقة.

المطلب الأول: التعريف بالالتزام غير التعاقدي بالكتمان

يُقصد بالالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد ذلك الواجب الذي يقع على عاتق أحد المتعاقدين أو كليهما بالامتناع عن إفشاء المعلومات أو البيانات التي اطّلع عليها بمناسبة تنفيذ العقد، وذلك حتى بعد انقضاء العلاقة التعاقدية. ويُعد هذا الالتزام امتدادًا للحماية القانونية التي يقرّها المشرّع لصالح الطرف الذي يملك المعلومات ذات الطبيعة السرية، سواء كانت معلومات تجارية أو مهنية أو فنية أو بيانات تتعلق بالعملاء أو طرق التشغيل.

ولا يقتصر هذا الالتزام على ما تم النص عليه صراحة في العقد، بل قد ينشأ ضمنًا من طبيعة العلاقة التعاقدية ذاتها، لا سيما إذا كانت تقوم على الثقة المتبادلة أو تتضمن تبادل معلومات حساسة. ومن ثم، فإن الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد يُعد من الالتزامات التي تفرضها مقتضيات العدالة والإنصاف، ويهدف إلى منع استغلال المعلومات بشكل يضر بالطرف الآخر.

الفرع الأول: التعريف اللغوي للالتزام غير التعاقدي بالكتمان

يُشتق مصطلح الكتمان في اللغة العربية من الجذر كتم الذي يحمل معنى إخفاء الشيء وحجبه عن الظهور. ويقال في اللغة: كَتَمَ السرّ أي أخفاه وستره ومنع وصوله إلى الآخرين. ويتضمن هذا الفعل معاني متعددة من بينها الإخفاء، والصون، والحجب، والمنع من الانتشار. وقد استخدمت المعاجم العربية مصطلح الكتمان للدلالة على غاية منضبطة تتمثل في عدم إظهار ما لا ينبغي كشفه، سواء كان ذلك احترامًا للثقة أو اتقاءً للضرر[٥].

أما لفظ الالتزام فيأتي بمعنى اللزوم والوجوب، ويُقال: التزم بالأمر إذا أوجب المرء على نفسه فعله أو امتثاله. وفي السياق القانوني، يُستخدم الالتزام للدلالة على واجب محدد يرتّب على الشخص ضرورة القيام بتصرف أو الامتناع عنه، وهو معنى يستند إلى الطبيعة الملزمة للقواعد القانونية. ومن ثمّ، يجتمع المفهومان ليشكّلا معنى لغويًا واضحًا هو: وجوب صون الأسرار ومنع إفشائها أو التصرّف فيها على نحو يُخرجها عن نطاق الإخفاء الواجب.

ويُفهم من هذا المعنى اللغوي أن الكتمان ليس مجرد امتناع سلبي عن التصريح، بل هو فعل إيجابي يتضمن حرصًا وقصدًا للحفاظ على سرية المعلومات. كما يتجاوز الكتمان الجانب اللفظي ليشمل عدم إظهار البيانات بأي وسيلة، سواء كانت مكتوبة أو رقمية أو عملية، وهو ما ينسجم مع اتساع مفهوم السرية في العصر الحديث.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للالتزام غير التعاقدي بالكتمان

في الاصطلاح القانوني، يُقصد بالالتزام غير التعاقدي بالكتمان: واجب قانوني يفرض على الشخص، بحكم القاعدة العامة في منع الإضرار بالغير وبموجب الالتزامات المهنية أو الأخلاقية أو الوضعية، أن يحفظ المعلومات السرية التي تصل إلى علمه دون اتفاق مسبق، وأن يمتنع عن إفشائها أو استخدامها في غير الأغراض المشروعة، وذلك حمايةً لمصلحة صاحبها وللمراكز القانونية التي يمكن أن تتضرر من الكشف عنها.

ويقوم هذا التعريف على عدة مرتكزات قانونية وفلسفية. فالالتزام غير التعاقدي بالكتمان لا يستمد وجوده من العقد، بل من طبيعة العلاقة أو الظرف الذي نشأت فيه السرية، ومن مبدأ عام مفاده أنه لا يجوز للشخص الاستفادة من معلومة سرية حصل عليها بطريقة مشروعة أو غير مشروعة على نحو يضرّ بصاحبها. وقد اعتبر الفقه أن مجرد توافر عنصر السرية يجعل من استعمالها على نحو غير مأذون فيه خطأً تقصيريًا يرتّب المسؤولية[٦].

وتؤكد التشريعات الحديثة أنّ هذا الالتزام قد ينشأ في عدة صور، منها علاقة العمل التي تستمر فيها السرية حتى دون وجود شرط مكتوب، ومنها علاقة المهنة التي تفرض على الطبيب والمحامي

والصيدلي وغيرهم واجبًا دائمًا بعدم إفشاء ما يطلعون عليه بحكم مهنتهم. كما يمتد هذا الالتزام إلى الظروف التي يحصل فيها الشخص على معلومات ذات قيمة اقتصادية أو معرفية، بحيث يُعدّ كشفها إخلالًا بواجب قانوني مستقل، حتى إن لم يكن بين الأطراف عقد ينظم السرية[٧]

ويكشف هذا التعريف عن أن جوهر الالتزام غير التعاقدي بالكتمان يتمثل في حماية مصلحة مشروعة تستمر في الوجود بغض النظر عن وجود العقد أو عدمه. فالمعلومة السرية تظل ذات قيمة لصاحبها، واستخدامها دون إذن يشكل اعتداءً على حق ثابت، مما يجعل هذا الالتزام تجسيدًا للوظيفة الوقائية للمسؤولية المدنية، وامتدادًا لمبدأ الامتناع عن الإضرار بالغير.

المطلب الثاني: الأساس القانوني للالتزام بالكتمان

تقوم أهمية الالتزام بالكتمان بعد التعاقد على قاعدة قانونية راسخة، مفادها أن حماية الأسرار والمعلومات الحساسة تمثل ركيزة أساسية في ضمان النزاهة والثقة في التعاملات المدنية والتجارية والمهنية. ويُنظر إلى الالتزام بالكتمان ليس فقط كاتفاق خاص بين أطراف العلاقة، بل كجزء من منظومة القواعد العامة التي تقيم التوازن بين حرية التصرف وحق الأطراف في الحفاظ على مصالحها، سواء أثناء العلاقة التعاقدية أو بعدها. ويأتي هذا الأساس القانوني من مصادر متعددة تتفاوت بين القانون المدني، القانون التجاري، التشريعات الخاصة بحماية البيانات، والاتفاقات الخاصة مثل اتفاقيات عدم الإفشاء، والتي تكمل بعضها بعضًا في فرض الالتزام وبيان نطاقه وآثاره.

الفرع الأول: الأساس في القانون المدني والتجاري

ينبع الالتزام بالكتمان من القواعد العامة في القانون المدني التي تحكم المسؤولية عن الضرر والوفاء بالالتزامات بموجب العقد، ويأتي في مقدمتها مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات، الذي يقتضي أن يتصرف كل طرف بما لا يخل بمصالح الطرف الآخر ويمنع الاستفادة غير المشروعة من المعلومات التي اكتسبها أثناء العلاقة التعاقدية[٨]. ويستند القانون المدني أيضًا إلى مبدأ المسؤولية التقصيرية، حيث يتحمل كل شخص مسؤولية الإضرار بالغير نتيجة إفشاء أو سوء استخدام المعلومات السرية[٩].

أما في القانون التجاري، فقد تم تعزيز هذا الالتزام من خلال قواعد حماية الأسرار التجارية وأسرار العمل، إذ تُعد المعلومات الفنية والتجارية والمالية لأي شركة أو مؤسسة من الأصول التي يجب صونها ومنع الإفشاء عنها، حتى بعد انتهاء علاقة العمل أو العقد[١٠]. وقد أشار القضاء إلى أن كشف الأسرار التجارية للمنافسين أو استعمالها على نحو يضر بالشركة يُعد إخلالًا بالالتزام القانوني ويستوجب التعويض، حتى لو لم ينص العقد على شرط السرية صراحةً[١١].

كما يضيف الفقه أن الالتزام بالكتمان في المجال التجاري يتمتع بصفة الاستقلالية، فهو لا يعتمد على وجود عقد محدد بل يقوم على وظيفة الوقاية من الإضرار بالمصالح الاقتصادية، ويعكس دور القانون في حماية المعلومات الحيوية وحفظ التوازن بين حرية التصرف وحق الحفاظ على السرية.

الفرع الثاني: الأساس في قوانين البيانات والاتفاقات الخاصة

تكتسب حماية الالتزام بالكتمان بعد التعاقد أهمية مضاعفة في ظل التشريعات الحديثة لحماية البيانات وأسرار التجارة. فالقوانين الوطنية والدولية لحماية البيانات الشخصية والأسرار التجارية تنص على وجوب صون المعلومات وعدم الإفشاء عنها، حتى لو لم يكن هناك عقد واضح بين الأطراف، كما هو الحال في قوانين حماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (GDPR) وقوانين حماية الأسرار التجارية الفرنسية والبريطانية[١٢].

من جهة أخرى، تلعب الاتفاقات الخاصة مثل (Non-Disclosure Agreements (NDA دورًا مهمًا في تكريس الالتزام بالكتمان، حيث يلتزم الأطراف بموجب هذه الاتفاقيات بعدم إفشاء المعلومات أو استخدامها إلا للأغراض المحددة صراحةً في الاتفاقية. وتُعتبر هذه الاتفاقيات أداة فعّالة لضمان الامتثال القانوني للسرية، وتحد من النزاعات المستقبلية، إذ يقرّ القضاء غالبًا بأثرها القانوني في حال الإخلال بالسرية[١٣].

ويشير الفقه إلى أن هذه الاتفاقيات لا تنشئ التزامًا جديدًا فحسب، بل تعمل على تعزيز الالتزام القانوني القائم بالفعل، سواء أكان ناشئًا عن العقد، أو عن القواعد العامة في القانون المدني أو التجاري، أو عن واجبات أخلاقية ومهنية. ومن هنا يظهر أن الأساس القانوني للالتزام بالكتمان يجمع بين النصوص التشريعية والاتفاقيات الخاصة والمبادئ العامة للمسؤولية القانونية، مما يمنحه صفة الالتزام المستمر والملزم حتى بعد انتهاء العلاقة التعاقدية.

المبحث الثاني: نطاق الالتزام بالكتمان بعد التعاقدي

يمثل نطاق الالتزام بالكتمان بعد التعاقدي العنصر المحوري لفهم مدى تأثير هذا الالتزام وفاعليته في حماية المصالح المشروعة للأطراف المتعاقدة. فبينما يُعرف الالتزام بالكتمان بوجوب حفظ المعلومات السرية وعدم إفشائها، تبرز أهمية تحديد طبيعة المعلومات التي يشملها هذا الالتزام، ومدى استمرار الحماية القانونية لها بعد انتهاء العقد، باعتبار أن الإفشاء أو سوء الاستخدام قد يتسبب بأضرار جسيمة للطرف المتضرر.

وينطلق هذا المبحث من فكرة أن الالتزام بالكتمان لا يقتصر على مجرد نصوص العقد، بل يمتد ليشمل المعلومات التي اكتسبها الطرف المتعاقد خلال تنفيذ العلاقة، سواء كانت تجارية، مالية، تقنية، أو

تشغيلية، كما يشمل معلومات العملاء والخطط والدراسات التي تمثل جوهر المعرفة العملية للمتعاقد. ويهدف المشرع والقضاء من خلال حماية هذه المعلومات إلى ضمان عدم استفادة الغير منها بطرق غير مشروعة، وحماية الحقوق الاقتصادية والمعرفية للأطراف.

كما يتناول المبحث تحديد الاستثناءات القانونية التي تحدّ من نطاق الالتزام بالكتمان، مثل المعلومات المتاحة للعامة، أو المعلومات التي يصرّح القانون بالكشف عنها، أو تلك التي يكشف عنها لصالح حماية حق مشروع. ويظهر من ذلك أن نطاق الالتزام بالكتمان بعد التعاقدي ليس مطلقًا، بل مشروط بموازنة مصالح الأطراف وبين الحق في حماية المعلومات والحق العام في الوصول إلى المعلومات، بما يحقق التوازن القانوني المطلوب ويعزز الثقة في المعاملات الاقتصادية والمهنية.

المطلب الأول: أنواع المعلومات المحمية

يمثل تحديد نطاق المعلومات التي يشملها الالتزام بالكتمان بعد التعاقدي خطوة أساسية لفهم طبيعته القانونية وفاعليته العملية. فالالتزام بالكتمان لا ينطبق على كل ما يطلع عليه الطرف، بل يقتصر على المعلومات التي تتميز بالقيمة الاقتصادية أو الفنية أو الاستراتيجية، والتي إن أفشي عنها أو استُخدمت بشكل غير مشروع، قد يتعرض صاحبها للضرر المادي أو المعنوي. ويبرز هذا المطلب أهمية تصنيف المعلومات إلى أنواع محددة، بحيث يمكن توجيه الالتزام القانوني بشكل دقيق وفعال.

الفرع الأول: المعلومات التجارية والبيانات الحساسة

تشكل الأسرار التجارية حجر الزاوية للالتزام بالكتمان بعد التعاقدي، إذ تضم كل المعارف غير المعلنة التي تمنح صاحبها ميزة تنافسية، مثل العمليات الإنتاجية، التصاميم، الاختراعات، الخطط التسويقية، والبيانات المالية والتجارية الخاصة بالشركة. ويكفل القانون المدني والتجاري حماية هذه الأسرار، معتبرًا أن أي إفشاء لها بعد انتهاء العقد يُعد إخلالًا بالتزام الكتمان، سواء كان الالتزام ناشئًا عن العقد ذاته أو عن القواعد العامة للمسؤولية[١٤]

وتعتبر البيانات الحساسة الأخرى جزءًا مهمًا من المعلومات المحمية، وتشمل البيانات المالية، التقنية، والشخصية. فالبيانات المالية تتعلق بالتقارير والموازنات والخطط الاقتصادية الداخلية للشركة، بينما تشمل البيانات التقنية معلومات المنتجات، أساليب الإنتاج، والعمليات التقنية المختلفة. أما البيانات الشخصية فتخص العملاء أو الموظفين أو الشركاء، ويكفل الالتزام بالكتمان حمايتها من الإفشاء أو الاستعمال غير المشروع[١٥]

الفرع الثاني: المعلومات التشغيلية والمعرفية

تتعلق هذه الفئة بالمعلومات التي تمثل جوهر العمليات التشغيلية والمعرفية للمؤسسة، وتشمل معلومات العملاء، الخطط التشغيلية، الدراسات، ونماذج العمل. ويكتسب الالتزام بالكتمان أهميته في هذا السياق، إذ أن الإفشاء أو استخدام هذه المعلومات بعد انتهاء العقد قد يؤدي إلى خسائر مالية ومعنوية جسيمة، ويؤثر على الميزة التنافسية للمتعاقد[١٦]

ولا يغفل القانون والفقه تحديد استثناءات لهذا الالتزام، وتشمل المعلومات التي أصبحت متاحة للعامة، أو ما يسمح القانون بالكشف عنه، أو ما يتم الإفصاح عنه لحماية حق مشروع أو للامتثال للالتزامات القانونية. ويهدف هذا التقنين إلى موازنة حماية المعلومات السرية وحق الوصول إلى المعلومات العامة، بما يعزز التوازن بين المصالح الخاصة والعامة[١٧]

المطلب الثاني: مدة الالتزام ومجاله الزمني

تعد مدة الالتزام بالكتمان بعد التعاقدي عنصرًا أساسيًا لفهم نطاق هذا الالتزام وفاعليته القانونية، إذ إن الالتزام لا يقتصر على فترة العقد نفسها، بل يمتد إلى ما بعد انتهاء العلاقة التعاقدية. وتحديد مدة الالتزام يتيح للأطراف فهم حقوقهم وواجباتهم، ويحد من النزاعات القانونية المتعلقة بالإفشاء عن المعلومات السرية أو استخدامها بشكل غير مشروع. ويتضح من دراسة القوانين والفقه أن الالتزام بالكتمان يمكن أن يكون محددًا باتفاق الأطراف، أو منصوصًا عليه في القانون، أو ممتدًا دون تحديد زمني في حالات خاصة.

الفرع الأول: المدة الاتفاقية والقانونية

يمكن تحديد مدة الالتزام بالكتمان بموجب اتفاق صريح بين الأطراف. ففي كثير من العقود، مثل عقود العمل أو عقود الشراكة أو عقود الخدمات الاستشارية، يتم وضع بند خاص يوضح مدة استمرار الالتزام بعد انتهاء العقد، سواء كانت هذه المدة محددة بعدد أشهر أو سنوات، أو حتى لفترة زمنية معينة بعد خروج الطرف من العلاقة التعاقدية[١٨]. ويهدف هذا النوع من الاتفاقات إلى حماية المعلومات السرية ومنح صاحبها ضمانًا قانونيًا واضحًا ضد الإفشاء غير المشروع.

أما المدة القانونية فهي تلك التي يفرضها القانون دون الحاجة إلى اتفاق مسبق بين الأطراف. فقد نصت بعض التشريعات على وجوب الحفاظ على الأسرار المهنية أو التجارية لفترة معينة، مثل حماية الأسرار الصناعية أو المعلومات الفنية الحساسة لفترة زمنية محددة بعد انتهاء العقد[١٩] ويهدف القانون إلى تحقيق التوازن بين مصلحة صاحب المعلومات وحق الطرف الآخر في الانتفاع بعلاقاته المهنية أو الوظيفية، وضمان عدم وقوع ضرر من الإفشاء غير المشروع.

الفرع الثاني: الحالات التي يمتد فيها الالتزام دون أجل

هناك فئات من المعلومات تتطلب امتداد الالتزام بالكتمان إلى ما بعد المدة المحددة في العقد أو القانون. ومن أبرز هذه الحالات الأسرار الصناعية والمعلومات الجوهرية التي تشكل قيمة اقتصادية أو تقنية كبيرة، مثل اختراعات أو تصاميم أو طرق إنتاج، والتي قد يؤدي الإفشاء عنها إلى خسارة كبيرة لصاحبها[٢٠]

ويستند الفقه والقضاء إلى قاعدة مفادها أن حماية هذه المعلومات يجب أن تستمر ما دام الضرر محتملًا من الإفشاء، حتى لو تجاوزت المدة المحددة في الاتفاقية أو القانون. ويُعتبر هذا الامتداد استثناءً ضروريًا لضمان حماية الحقوق الاقتصادية والمعرفية، ويبرز دور القانون في الحفاظ على الاستقرار والعدالة بين الأطراف، بحيث يمنع استخدام المعلومات الحساسة بطريقة تؤثر على المنافسة العادلة أو تسبب ضررًا للطرف الذي يمتلكها[٢١]

المبحث الثالث: الإخلال بالالتزام وآثاره القانونية

يمثل الإخلال بالالتزام بالكتمان بعد التعاقد أحد أهم صور الخرق القانوني الذي يستوجب تطبيق قواعد المسؤولية سواء عقديًا أو تقصيريًا، لما ينتج عنه من أضرار مادية ومعنوية جسيمة يمكن أن تلحق بصاحب المعلومات السرية. وتنشأ الحاجة القانونية للتعامل مع هذه الصورة من الالتزام عندما يقوم الشخص الذي اطلع على معلومات سرية بارتيابه أو عمده إلى إفشائها أو استخدامها بطرق غير مشروعة بعد انتهاء العلاقة التعاقدية، مما يخلق حالة قانونية تتطلب مساءلته ووضع الجزاءات المناسبة له.

ويقوم النظام القانوني في هذا السياق على مبدأ أساسي يتمثل في أن الحق في الحفاظ على السرية جزء لا يتجزأ من الحقوق الشخصية والاقتصادية، وأن أي إخلال بهذا الحق يستوجب تطبيق مجموع من القواعد الجزائية والمدنية لتدارك الضرر وتعويضه، ويختلف أثر هذا الإخلال وشكله بحسب نوع التصرف الذي وقع به مرتكب الإخلال، والشكل القانوني للالتزام الذي تم انتهاكه.

المطلب الأول: صور الإخلال بالسرية

يمثل الإخلال بالسرية بعد التعاقد أحد أبرز صور خرق الالتزام بالكتمان، ويظهر جليًا في الحالات التي يقوم فيها الطرف الذي اطلع على المعلومات السرية باستخدامها أو إفشائها بطرق غير مشروعة، بما يضر بمصالح صاحب المعلومات. وتعد دراسة هذه الصور ضرورية لفهم نطاق المسؤولية القانونية المترتبة على الإخلال، وكذلك لتحديد آليات الحماية المتاحة للطرف المتضرر.

الفرع الأول: صور الإخلال المباشر

تشمل صور الإخلال المباشر كل التصرفات التي تنطوي على كشف المعلومات السرية بشكل مباشر، وتعد هذه التصرفات من أكثر الأفعال خطورة على الطرف المتضرر:

أولاً، إفشاء المعلومات للغير، ويتمثل في نقل البيانات السرية أو المعلومات التشغيلية أو المالية أو التقنية إلى أشخاص خارج نطاق العلاقة التعاقدية. ويعتبر هذا التصرف خرقًا صريحًا لمبدأ حسن النية المقرّ في القوانين المدنية والتجارية، ويترتب عليه مسؤولية التعويض عن الضرر الناتج عن الإفشاء[٢٢]

ثانيًا، تسريب الوثائق أو البيانات، ويشمل إفشاء المستندات الداخلية، مثل خطط العمل، الدراسات المالية، أو المعلومات التقنية الحساسة. ويعتبر تسريب الوثائق أحد أخطر صور الإخلال، لأنه قد يؤدي إلى كشف استراتيجيات المؤسسة أو أسرارها التجارية، ما يهدد استقرارها الاقتصادي والمعرفي[٢٣]

الفرع الثاني: صور الإخلال غير المباشر

تشمل صور الإخلال غير المباشر الأفعال التي تتعلق باستخدام المعلومات السرية لتحقيق مكاسب شخصية أو مهنية بعد انتهاء العقد. ويحدث هذا النوع من الإخلال عندما يستفيد الشخص من المعلومات التي اطلع عليها خلال العلاقة التعاقدية لصالحه أو لصالح طرف ثالث، دون إذن أو موافقة صاحب المعلومات. ويُنظر إلى هذا الفعل في الفقه والقضاء على أنه إخلال جوهري بالالتزام بالكتمان، ويستلزم مساءلة الشخص المخالف قانونيًا[٢٤]

ويؤكد القانون والفقه أن الالتزام بالكتمان يمتد ليشمل منع الإفادة غير المشروعة من المعلومات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن الإخلال بأي من هذين النوعين يبرر تطبيق المسؤولية العقدية أو التقصيرية أو الجزائية بحسب طبيعة الالتزام ونوع الضرر الواقع على الطرف المتضرر[٢٥].

المطلب الثاني: الجزاءات القانونية

تُعد الجزاءات القانونية أحد أهم أدوات حماية الالتزام بالكتمان بعد التعاقدي، إذ تهدف إلى رصد المخالفات الناتجة عن الإخلال بالسرية ومعالجتها بما يكفل تعويض الطرف المتضرر وردع المخالفين. وتتنوع هذه الجزاءات بين الجزاءات المدنية، التي تُعنى بتعويض الأضرار، والجزاءات الجزائية التي تُفرض في حالات الإفشاء الجسيمة للأسرار المهنية أو التجارية.

الفرع الأول: الجزاءات المدنية

تشمل الجزاءات المدنية الإجراءات القانونية التي يمكن للطرف المتضرر اتباعها للحصول على التعويض أو اتخاذ تدابير وقائية ضد الإخلال .المسؤولية العقدية تنشأ عند وجود نص صريح في العقد يفرض الالتزام بالكتمان، ويصبح أي إخلال بهذا النص خرقًا للعقد يترتب عليه التعويض عن الضرر المادي والمعنوي للطرف المتضرر[٢٦].

أما المسؤولية التقصيرية فتُطبق في حال غياب نص صريح بالعقد، إذ يُنظر إلى الإخلال بالسرية على أنه فعل يخل بالحقوق المقررة للطرف الآخر وفق القواعد العامة بعدم الإضرار بالغير.[٢٧]

ويشتمل الإطار المدني أيضًا على التعويض المدني، الذي يهدف إلى تقدير قيمة الضرر الذي لحق بالمتضرر نتيجة الإفشاء أو الاستخدام غير المشروع للمعلومات السرية[3]. كما يُعد الشرط الجزائي أداة شائعة في العقود، إذ يتم الاتفاق مسبقًا على غرامة محددة في حال الإخلال بالالتزام بالكتمان، ما يسهل مساءلة الطرف المخالف دون الحاجة لإثبات حجم الضرر بدقة[٢٨].

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للطرف المتضرر اللجوء إلى دعاوى وقف الإخلال أو منع التعرض، وهي إجراءات قضائية تحفظية تهدف إلى منع استمرار الضرر أو استخدام المعلومات بشكل غير مشروع لحين الفصل في دعوى التعويض، وهو إجراء يحمي المصالح الاقتصادية والمعرفية للطرف المتضرر[٢٩].

الفرع الثاني: الجزاءات الجزائية والنموذج التطبيقي

تشتمل بعض التشريعات على أحكام جزائية صارمة في حال إفشاء الأسرار المهنية أو التجارية، خاصة إذا كانت المعلومات تتعلق بالمنتجات، التصاميم، أو الأسرار الصناعية. وتشمل هذه العقوبات السجن والغرامة، بهدف الردع وضمان حماية حقوق الأطراف ومصلحة المجتمع في حماية الأسرار الاقتصادية والتجارية.[٣٠]

وعلى صعيد التطبيقي، تظهر أهمية الاتفاقيات الخاصة بالسرية(NDAs) ، التي تُبرم بين الأطراف لضمان الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد، إذ تحدد بوضوح نوع المعلومات المحمية والمدة الزمنية للالتزام، وتضع العقوبات المدنية أو الجزائية في حالة الإخلال. وتُظهر الدراسات القضائية الحديثة عدة نماذج قضائية من المحاكم العربية توضح تطبيق NDAs وفعالية هذه الآليات في حماية المعلومات السرية[٣١].

ويؤكد هذا الفرع أن الجمع بين الجزاءات المدنية والجزاءات الجزائية، مدعومًا بالاتفاقيات الخاصة مثل NDAs، يشكل إطارًا متكاملًا لحماية المعلومات السرية بعد انتهاء العقد، ويضمن حقوق الأطراف ويحد من النزاعات القانونية.

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد يُعد من الالتزامات ذات الطبيعة الخاصة في القانون المدني، إذ يمثل امتدادًا ضروريًا للحماية القانونية التي يكفلها العقد حتى بعد انقضائه، وذلك في سبيل حماية المصالح المشروعة للأطراف، ولا سيما ما يتعلق بالمعلومات السرية ذات القيمة الاقتصادية والمهنية. وقد تبيّن أن هذا الالتزام لا يقتصر على ما ورد صراحة في العقد، بل قد يستند أيضًا إلى المبادئ العامة في القانون المدني، وعلى رأسها مبدأ حسن النية وعدم الإضرار بالغير.

كما أظهر البحث أن نطاق الالتزام بالكتمان يتحدد بعوامل متعددة، تشمل طبيعة المعلومات محل الحماية، والأشخاص الملزمين به، والمدة التي يستمر خلالها، وأن الإخلال بهذا الالتزام قد يتخذ صورًا متعددة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، ويترتب عليه آثار قانونية مهمة تتمثل في قيام المسؤولية المدنية وتفعيل وسائل الحماية القانونية المختلفة.

ومن ثم، فإن الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد يُعد أداة قانونية فعالة لتحقيق التوازن بين حرية الأفراد في التصرف، وضرورة حماية الثقة والمصالح المشروعة، بما يسهم في استقرار المعاملات وتعزيز الأمن القانوني.

النتائج

١. إن الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد يُعد التزامًا مشروعًا ومعترفًا به في إطار القانون المدني، رغم عدم النص عليه دائمًا بصورة صريحة.

٢. يتمتع هذا الالتزام بطبيعة قانونية مزدوجة، فقد يكون عقديًا إذا ورد بنص صريح، وقد يكون تقصيريًا إذا استند إلى القواعد العامة.

٣. يستند الالتزام بالكتمان إلى مبادئ قانونية أساسية، أهمها حسن النية وعدم الإضرار بالغير.

٤. يشمل نطاق الالتزام أنواعًا متعددة من المعلومات السرية، مثل الأسرار التجارية والبيانات الفنية وقوائم العملاء.

٥. لا يُعد هذا الالتزام مطلقًا، بل يرد عليه قيد يتمثل في المعلومات التي أصبحت مشاعة أو التي أُفصح عنها بإذن مشروع.

٦. يتخذ الإخلال بالالتزام بالكتمان صورًا متعددة، منها الإفشاء المباشر والاستغلال غير المشروع للمعلومات.

٧. يترتب على الإخلال قيام المسؤولية المدنية، سواء كانت عقدية أو تقصيرية، مع إلزام المسؤول بالتعويض.

٨. تتعدد وسائل الحماية القانونية لتشمل التعويض ووقف الإخلال وإزالة آثاره والشرط الجزائي.

٩. يسهم الالتزام بالكتمان في تعزيز الثقة بين الأطراف وتحقيق الاستقرار في المعاملات..

التوصيات

١. الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد يُعد التزامًا مشروعًا ومعترفًا به في إطار القانون المدني، رغم عدم النص عليه دائمًا بصورة صريحة.

٢. يتمتع هذا الالتزام بطبيعة قانونية مزدوجة، فقد يكون عقديًا إذا ورد بنص صريح، وقد يكون تقصيريًا إذا استند إلى القواعد العامة.

٣. يستند الالتزام بالكتمان إلى مبادئ قانونية أساسية، أهمها حسن النية وعدم الإضرار بالغير.

٤. يشمل نطاق الالتزام أنواعًا متعددة من المعلومات السرية، مثل الأسرار التجارية والبيانات الفنية وقوائم العملاء.

٥. لا يُعد هذا الالتزام مطلقًا، بل يرد عليه قيد يتمثل في المعلومات التي أصبحت مشاعة أو التي أُفصح عنها بإذن مشروع.

٦. يتخذ الإخلال بالالتزام بالكتمان صورًا متعددة، منها الإفشاء المباشر والاستغلال غير المشروع للمعلومات.

٧. يترتب على الإخلال قيام المسؤولية المدنية، سواء كانت عقدية أو تقصيرية، مع إلزام المسؤول بالتعويض.

٨. تتعدد وسائل الحماية القانونية لتشمل التعويض ووقف الإخلال وإزالة آثاره والشرط الجزائي.

يسهم الالتزام بالكتمان في تعزيز الثقة

المصادر والمراجع

١. ابن قدامة، المغني في الفقه الإسلامي، ج٧، دار الفكر٢٠٠٨ .

٢. ابن منظور، لسان العرب، مادة "كتم"، دار صادر، بيروت، بدون سنة

٣. أحمد فريد، *شرح القانون المدني – التزامات وحقوق مالية*، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٥.

٤. أحمد راشد، *المسؤولية التقصيرية – دراسة مقارنة*، بيروت: دار النهضة، ٢٠١٧.

٥. علي الزهراني، *الشرط الجزائي في العقود التجارية*، جدة: دار العدل للطباعة، ٢٠١٨.

٦. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني: مصادر الالتزام، ج١، دار النهضة العربية ٢٠١٨،

٧. عبد المنعم إبراهيم، *التعويض المدني في القانون المدني المصري*، القاهرة: مكتبة القانون الحديثة، ٢٠١٥.

٨. عبد الوهاب عيسى، *الأمن القانوني وحماية المعلومات السرية*، عمان: دار الفكر القانوني، ٢٠٢٠.

٩. خالد العلي، *الأسرار التجارية وحمايتها في التشريع العربي*، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠١٨.

١٠. خالد الشامي، *الإجراءات التأديبية والتدابير الوقائية في الحقوق المدنية*، الرياض: دار الفكر القانوني، ٢٠١٩.

١١. حسين عليوة، *الالتزامات العقدية في القانون المدني*، الإسكندرية: مكتبة القانون الحديثة، ٢٠١٤.

١٢. مصطفى الزرقا، المسؤولية المدنية وشرط التعويض في القانون المدني المصري، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠١٢.

١٣. نور الدين بن جدو، *القواعد العامة للمسؤولية المدنية والتعويض في القانون المدني الجزائري*، الجزائر: دار البصائر، ٢٠١٨.

١٤. سامي محمود، *الالتزامات غير التعاقدية في القانون المدني المصري*، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٦.

١٥. سمير التميمي، *الجريمة الإلكترونية وحماية المعلومات في التشريع العراقي*، بغداد: دار المدى، ٢٠٢١.

المصادر القانونية

١. القانون المدني المصري الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ وتعديلاته، والمتعلق بالالتزامات والعقود والمسؤولية المدنية.

٢. القانون المدني اللبناني الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ وما طرأ عليه من تعديلات، والمتعلق بالالتزامات والعقود وحماية الحقوق.

٣. قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، والمتعلق بالعقود التجارية وحماية الأسرار التجارية.

٤. قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار المصري رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، والمتعلق بحماية الأسرار التجارية ومنع الإفشاء غير المشروع للمعلومات.

٥. قانون العمل العراقي رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته، والمتعلق بعقود العمل وحماية أسرار العمل.

٦. قانون حماية البيانات الشخصية العراقي رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٩، والمتعلق بحماية البيانات الحساسة والخاصة بالأفراد والمؤسسات.

٧. قوانين الجزاء العربية المختلفة، بما في ذلك العقوبات المتعلقة بإفشاء الأسرار المهنية والتجارية، مثل القانون الجزائي العراقي وقانون العقوبات اللبناني.

٨. اتفاقيات السرية (Non-Disclosure Agreements - NDAs) المطبقة في العقود التجارية والمهنية، كمصدر عملي وقانوني لتعزيز الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد.

٩. الأحكام القضائية العربية المتعلقة بحماية المعلومات السرية والأسرار التجارية، بما في ذلك أحكام المحاكم المدنية والتجارية في مصر والعراق ولبنان.

الهوامش

[١] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني: مصادر الالتزام، ج١، دار النهضة العربية، بدون سنة، ص ٦١٢

[٢] المادة ١٤٨ من القانون المدني المصري؛ المادة ١٧٢ من القانون المدني العراقي، وكلّها تقرّر مبدأ تنفيذ العقد طبقًا لما يوجبه حسن النية.

[٣] المادة ٢٣ من قانون العمل اللبناني التي تحظر إفشاء أسرار صاحب العمل حتى بعد انتهاء العقد.

[٤] قانون حماية الأسرار التجارية الفرنسي لعام ٢٠١٨؛ وكذلك القواعد النموذجية لحماية الأسرار التجارية الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO.

[٥] ابن منظور، لسان العرب، مادة "كتم"، دار صادر، بيروت، بدون سنة،ص١٨٧.

[٦] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني: مصادر الالتزام، ج١، دار النهضة العربية ،٢٠١٨، ص ٧٠١

[٧] لمادة ٢٣ من قانون العمل اللبناني والمادة ٣٤ من قانون النقابات المهنية في العراق؛ وهي نصوص توجب حفظ الأسرار المهنية حتى دون وجود شرط تعاقدي.

[٨] المادة ١٤٨ من القانون المدني المصري؛ المادة ١٧٢ من القانون المدني العراقي، والفقه المتعلق بمبدأ حسن النية في تنفيذ العقود: عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني: مصادر الالتزام، ج١، دار النهضة العربية، ص ٧٠١.

[٩] ابن قدامة، المغني في الفقه الإسلامي، ج٧، دار الفكر، ص ٣٣٢، ومبادئ المسؤولية التقصيرية في الفقه المدني.

[١٠] المادة ٢٣ من قانون العمل اللبناني، نصّ على حماية أسرار العمل وأي إفشاء للسر التجاري.

[١١] حكم محكمة التمييز اللبنانية، القضية رقم ٢٠١٠/٥٦٧، تاريخ النطق: ٢٠١٠/٣/١٢، المتعلق بالإفشاء عن أسرار تجارية بعد انتهاء العقد.

[١٢] قانون حماية الأسرار التجارية الفرنسي لعام ٢٠١٨، اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، نصوص رقمية: EU 2016/679.

[١٣] عبد الله شحادة، الالتزامات التعاقدية وغير التعاقدية في القانون اللبناني، دار النهضة، بيروت، ص ٢١٠.

[١٤] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني: مصادر الالتزام، ج١، دار النهضة العربية، ص ٧١٠

[١٥] المادة ٢٣ من قانون العمل اللبناني؛ المادة ٣٤ من قانون النقابات المهنية في العراق، نصوص تلزم بحفظ البيانات الحساسة وأسرار العمل.

[١٦] ابن قدامة، المغني في الفقه الإسلامي، ج٧، دار الفكر، ص ٣٣٥–٣٣٦، فيما يتعلق بحماية المعرفة التشغيلية ومنع الإفشاء عنها.

[١٧] نفس المرجع السابق، مع الإشارة إلى القواعد الاستثنائية للالتزام بالكتمان في حالات الحق المشروع والمعلومات العامة.

[١٨] أحمد فريد، شرح القانون المدني – التزامات وحقوق مالية، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص ٧٢٦–

[١٩] المادة ٢٣ من قانون العمل اللبناني، نصّت على وجوب الحفاظ على الأسرار المهنية بعد انتهاء العقد.
[٢٠] حكم محكمة التمييز اللبنانية، القضية رقم ٢٠١٠/٥٦٧، تاريخ النطق ٢٠١٠/٣/١٢، المتعلق بحماية الأسرار الصناعية بعد انتهاء العقد.
[٢١] مصطفى الزرقا، المسؤولية المدنية وشرط التعويض في القانون المدني المصري، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠١٢، ص ٥١٢.
[٢٢] سامي محمود، الالتزامات غير التعاقدية في القانون المدني المصري، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٦، ص ٤٩٨
[٢٣] عبد الوهاب عيسى، الأمن القانوني وحماية المعلومات السرية، عمان: دار الفكر القانوني، ٢٠٢٠، ص ٢١٢–
[٢٤] خالد العلي، الأسرار التجارية وحمايتها في التشريع العربي، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠١٨، ص ١٨٤
[٢٥] نور الدين بن جدو، القواعد العامة للمسؤولية المدنية والتعويض في القانون المدني الجزائري، الجزائر: دار البصائر، ٢٠١٨، ص ٣٧٣
[٢٦] حسين عليوة، الالتزامات العقدية في القانون المدني، الإسكندرية: مكتبة القانون الحديثة، ٢٠١٤، ص ٥٦٢.
[٢٧] احمد راشد، المسؤولية التقصيرية – دراسة مقارنة، بيروت: دار النهضة، ٢٠١٧، ص ٢٨٩.
[٢٨] عبد المنعم إبراهيم، التعويض المدني في القانون المدني المصري، القاهرة: مكتبة القانون الحديثة، ٢٠١٥، ص ٤٢٤.
[٢٩] علي الزهراني، الشرط الجزائي في العقود التجارية، جدة: دار العدل للطباعة، ٢٠١٨، ص ٢١٥.
[٣٠] خالد الشامي، الإجراءات التأديبية والتدابير الوقائية في الحقوق المدنية، الرياض: دار الفكر القانوني، ٢٠١٩، ص ٣٥٤.
[٣١] سمير التميمي، الجريمة الإلكترونية وحماية المعلومات في التشريع العراقي، بغداد: دار المدى، ٢٠٢١، ص ١٤٩.